



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

PISSN: 1813-1719

EISSN: 1813-1813



The Reality of Sustainable Development in the Developing Countries and its Impact on Foreign Trade for the Period 1990-2020

Lecturer: Modrika Thannon Yahya

College of Medicine

University of Mosul

mudrikady@uomosul.edu.iq

Abstract

Sustainable development means development that seeks to meet the needs of current generations without compromising the capabilities of future generations. As for foreign trade, it is one of the most important economic activities that cause increased production and raise the growth rates of national income. Usually, foreign trade is affected by sustainable development variables, until it became necessary Developing countries should adopt the principles of this type of development to meet their requirements, build and develop their societies and change the reality in which they are. The importance of the research appears from the importance of sustainable development for its role in increasing the values of foreign trade and making its economic activities continue to progress continuously over time. So the research aims to study the impact of sustainable development variables on foreign trade for a sample of developing countries that included (Egypt, Tunisia, and Thailand). Based on the hypothesis that the variables of sustainable development contribute to different effects in foreign trade. In order to prove the hypothesis of the research, it was relied on time series data for the study variables during the period 1990-2020 using the statistical program EViews-10, and the ordinary least squares method as it reflects the changes in foreign trade of each country. This study, a number of conclusions were reached, the most important of which was the contribution of sustainable development variables to achieving quantitative, qualitative and positive developments in foreign trade, being a comprehensive and complex process with economic and social dimensions directed towards bringing about structural changes in the field of international exchange. By adopting development, policies that stimulate production, as this plays a very important role in increasing the values of foreign trade for countries the study sample.

Keywords: Sustainable development, foreign trade, social disparities, investment.

واقع التنمية المستدامة في بعض البلدان النامية وأثرها في التجارة الخارجية للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠

م. مدركة ذنون يحيى

كلية الطب

جامعة الموصل

المستخلص:

يقصد بالتنمية المستدامة بأنها التنمية التي تسعى إلى تلبية حاجات الاجيال الحالية دون المساس بمقدورات الأجيال المقبلة، أما التجارة الخارجية فهي أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التي تتسبب في زيادة الإنتاج ورفع معدلات نمو الدخل القومي، وعادة فإن التجارة الخارجية تتأثر بمتغيرات التنمية المستدامة حتى أصبح من الضروري على البلدان النامية اعتماد مبادئ هذا النوع من التنمية لتوفير متطلباتها وبناء وتطوير مجتمعاتها وتغيير الواقع الذي هي فيه.

إن أهمية البحث تظهر من خلال أهمية التنمية المستدامة؛ لدورها في زيادة قيم التجارة الخارجية وجعل أنشطتها الاقتصادية التي تواصل تقدمها بصورة مستمرة عبر الزمن، لذا يهدف البحث إلى دراسة أثر متغيرات التنمية المستدامة في التجارة الخارجية لعينة من البلدان النامية شملت كل من مصر، تونس، وتايلاند، بالاقتصاد على فرضية مفادها أن متغيرات التنمية المستدامة تسهم بتأثيرات متباينة في التجارة الخارجية، ومن أجل اثبات فرضية البحث تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال المدة 1990-2020 باستعمال البرنامج الاحصائي Eviews-10، وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية كونها تعكس التغيرات الحاصلة للتجارة الخارجية لكل بلد على انفراد بحسب ما له من خصائص وسمات، وفي هذه الدراسة تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها: اسهام متغيرات التنمية المستدامة في تحقيق تطورات كمية ونوعية وايجابية في التجارة الخارجية كونها عملية شاملة ومركبة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية موجهة نحو أحداث تغيرات هيكلية في مجال التبادل الدولي، ونوصي باعتماد سياسات تنموية تحفز الانتاج لما لذلك من دور بالغ الأهمية في زيادة قيم التجارة الخارجية لدول عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، تجارة خارجية، فوارق اجتماعية، استثمار.

المقدمة

لقد استطاعت العديد من المجتمعات أن تنطلق في تطورها الاقتصادي بالاعتماد على مواردها المحلية بشكل أساسي وتوجيه تنميتها من داخل بلدانها بالاستفادة القصوى لما يتاح لها من موارد طبيعية وبشرية، وبالتالي استطاعت أن تقطع شوط التطور بشكل مستقل عن الخارج. لذا فإن التنمية المستدامة تتمثل في اعتماد المجتمع في تطوير قدرات أفرادها الخاصة مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الانتاجية وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة، كما أن ضرورة تحقيق ذلك تتطلب إعادة تكوين قوة العمل وتوزيعها وتمركز الفائض المالي وتوجيهه نحو الاستثمارات المطلوبة لتطوير القدرة الانتاجية للبلد وكذلك السيطرة على السوق المحلية والموارد دون الحاجة الى استيرادها وبما يؤمن حاجة الأجيال الحالية دون المساس بموارد الأجيال اللاحقة وكذلك الاستفادة القصوى من التطور الفني والتقني في البلدان الاخرى. لذا فإن التنمية المستدامة تعد ضرورة للمجتمعات التي تسعى إلى تحقيق حالة التطور والبناء الاقتصادي والاجتماعي لأنها عملية تاريخية متواصلة لتحقيق أعلى

مستوى من الرفاه المادي والمعنوي لأفراد المجتمع وتطوره باستمرار. لقد ظهرت العديد من الآراء الاقتصادية التي اشارت الى طبيعة تأثير التنمية المستدامة في التجارة الخارجية فمن هذه الآراء اشارت إلى أن زيادة الصادرات تعمل على تعظيم نمو الناتج المحلي الاجمالي، أما تنامي الصناعات الموجهة نحو التصدير فتعمل على تزايد فرص العمل وتعظم الأجور وتحقق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث: تواجه البلدان النامية عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتعد المشكلات الاقتصادية في مقدمة تلك المشاكل والمتمثلة في تعميق حدة الاختلالات الهيكلية فيها وتدني مستويات الانتاجي والسلعي وعدم مقدرتها من المواكبة الفعالة للتطور التقني، فضلا عن تدني قيم صادراتها السلعية وارتفاع قيم استيراداتها المتعددة والمتنوعة، ومما لا شك فيه فإن هذه المعوقات تسهم بتأثيرات غير ايجابية في نموها وتطورها الاقتصادي، ومن هذا الواقع الذي تعيشه هذه البلدان سادت عدة مفاهيم في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ركزت على اعتماد مفاهيم التنمية المستدامة التي تقوم على سلسلة من المراحل المتعاقبة من النمو والتنمية التي يجب أن تجتازها البلدان النامية حتى تحقق تنميتها المستدامة، بهدف تصحيح أوضاعها الاقتصادية والقضاء على الفقر وتوفير فرص عمل وتخفيض مستويات التفاوت في توزيع الدخل.

أهمية البحث: تتضح أهمية البحث من أهمية متغيرات التنمية المستدامة وتأثيراتها المتباينة في التجارة الخارجية، وحيوية العلاقة بين المتغيرين. تزداد أهمية في البلدان النامية لأنهما يرتبطان بعلاقات ضرورية لتفعيل عوائد الصادرات في تحقيق هذا النوع من التنمية الذي يقتضي قدراً مناسباً من التكامل بين متغيرات التنمية المستدامة والتجارة الخارجية التي تعد أحد أهم الوسائل الفاعلة في تحقيق هدف التنمية المذكورة.

هدف البحث: تعني التنمية المستدامة عملية التغيير التي تقوم على استغلال الموارد المحلية وتوجيه الاستثمارات والتغيرات التقنية والتنظيمية في الاتجاه الذي يلبي حاجات الافراد في الحاضر والمستقبل، أما التجارة الخارجية فهي أحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ومن هذا الشأن يهدف البحث إلى دراسة واقع التنمية المستدامة في بعض البلدان النامية وأثرها في تجارتها الخارجية خلال المدة 1990-2020.

فرضية البحث: يعتمد البحث على فرضية مفادها أن التنمية المستدامة في البلدان النامية تسهم بتأثيرات متباينة في تجارتها الخارجية خلال المدة المذكورة آنفاً.

منهج البحث:

١. أسلوب البحث: اعتمد البحث في منهجه على أسلوب الربط بين الاتجاه الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست هذا الموضوع والأسلوب الكمي الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه ومن ثم تفسير نتائج الأسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة.
٢. اختيار البلدان النامية موضوعة البحث: من أجل إثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي من الدراسة اختيرت عدد من البلدان النامية تمثلت بـ مصر، تونس، وتايلند، لتكون عينة لدراستنا، أما عن سبب اختيار هذه البلدان فذلك يعود للآتي:
 - أ. ارتفاع نسبة تجارتها الخارجية إلى ناتجها المحلي الاجمالي.
 - ب. قطعت شوطاً في مجال تحقيق التنمية المستدامة.
 - ج. وضوح أثر متغيرات التنمية المستدامة في تجارتها الخارجية.
 - د. توفر البيانات الاحصائية عنها مما عد سبباً لاختيارها كعينة لدراستنا.

المبحث الأول: الأطر المفاهيمية للتنمية المستدامة

أولاً. مفاهيم التنمية المستدامة: لقد تعددت مفاهيم التنمية المستدامة وتشعبت واختلقت معانيها بحسب آراء الخبراء والباحثين في البنك الدولي ومن أهم هذه المفاهيم هي: عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير برانتلاند عام 1987 بأنها عملية التغير التي يتطابق ويتوقف عليها كل من استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتغيرات التقنية والتنظيمية من أجل تلبية حاجات الأفراد في الحاضر والمستقبل. وعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD في تقريره العالمي للتنمية البشرية عام 1992 على أنها عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية والتجارية والزراعية والصناعية والضريبية والطاقة بقصد إقامة تنمية اقتصادية واجتماعية واكولوجية (ريان وباهي، ٢٠١٧: ٣٩-٤٠).

ثانياً. أهداف التنمية المستدامة:

١. العدالة: تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة بين الجميع من خلال الاستفادة من خدمات التعليم والصحة والنقل والأمن والسكن.
 ٢. قابلية الحياة: تهدف التنمية المستدامة إلى توفير الشروط التي تسمح للأفراد بالعيش.
 ٣. الاستمرارية: تهدف التنمية المستدامة إلى تلبية حاجات كل الأفراد مع الحفاظ على إمكانية الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها وخاصة الاحتفاظ بما أمكن من موارد وتحسينها وإعادة توجيه التكنولوجيا في الاتجاه الذي يحقق هدف التنمية المستدامة (دنيا، ٢٠١٨: ٧٦).
- ثالثاً. خصائص التنمية المستدامة: يتضح من خلال مفاهيم التنمية المستدامة بأن لها عدد من الخصائص (PNUD, 1992: 19) هي:

١. التنمية المستدامة قضية عالمية: تسعى هذه التنمية إلى تجاوز حالات الانقسام بين الشمال والجنوب وتؤكد على التدهور البيئي الذي له بعداً كونياً ولا يقتصر على بلد واحد أو قارة واحدة بل يشمل الكرة الأرضية وتعطي التنمية المستدامة حلاً مختلفاً بالنسبة لعالمي الشمال والجنوب، فهي تطلب من عالم الشمال ضرورة الحد من النفايات والعوامل الملوثة وترى فيها الأولوية المطلقة، بينما توصي عالم الجنوب بالتحكم في النمو الديموغرافي كمرجع لتحقيق التنمية لا يمكن الاعتماد عليها كنموذج مثالي لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن النفايات والمواد والعوامل الملوثة تزداد بتزايد النمو الاقتصادي، فالتغير النوعي في النمو يتطلب تغييراً في الهياكل وفي أنماط الإنتاج والاستهلاك وبمنظرة اقتصادية أكثر دقة فإنه لا يتم حصول هذا التغير إلا من خلال الأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف والتطور التقني وكذلك تغير أولويات المستهلكين.
٢. التسير البيئي (التسيير البيئي): تهتم التنمية المستدامة في تحقيق صور اجتماعية جديدة تستمد مبادئها من الموارد الطبيعية مثل جمال الواقع والصحة والتسلية ويبحث هذا الموضوع في المجالات التي تحد من التلوث مع الإقرار بعدم وجود بدائل لبعض النظم الايكولوجية في الوقت الحالي.

(*) يقصد بالتسيير البيئي هو العلم الذي يهتم في دراسة العلاقة بين الكائنات الحية بما فيها البشر وبين بيئتهم المادية، ويسعى إلى فهم الروابط الحيوية التي تربط بين النباتات والحيوانات وبين البيئة من حولهم. هاجر، بوزيان الرحمانى وبكدي فطيمة، التنمية المستدامة في الجائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، على الموقع

<https://www.univ.chlef.dz>

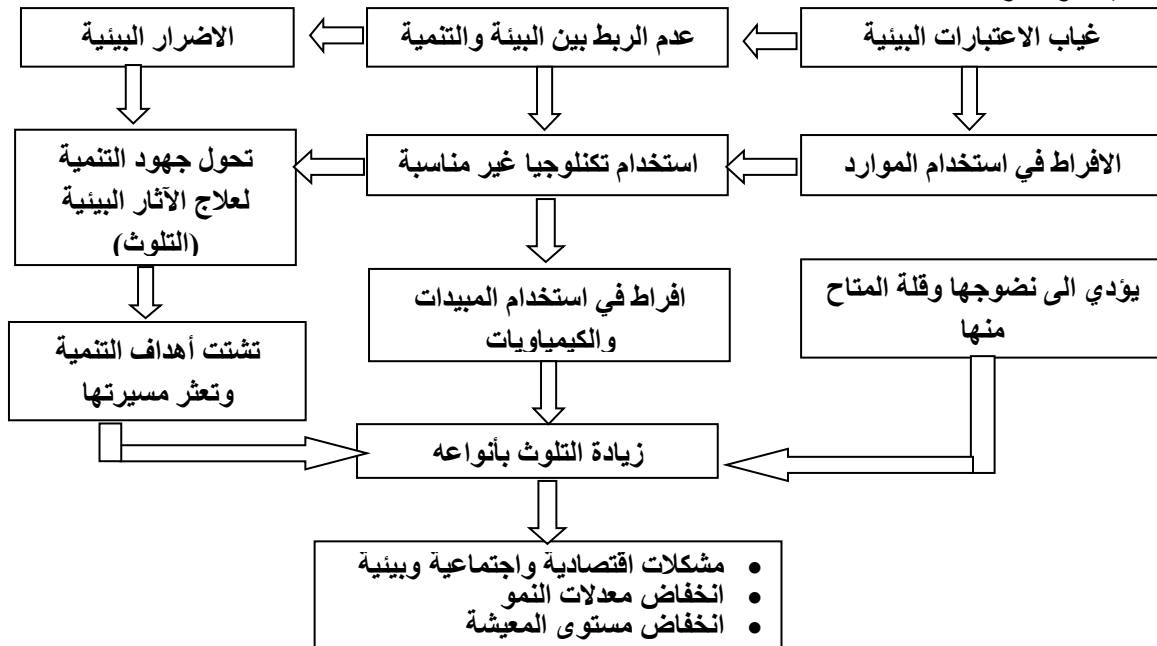
٣. إزالة الفوارق الاجتماعية: تهتم التنمية المستدامة بموضوع إزالة الفوارق الاجتماعية من خلال البحث عن حلول للتعقيدات الاقتصادية وما يترتب عليها من فوارق اجتماعية، تؤكد بان الحل الملائم هو الذي يجنب المجتمعات وقوع المجاعة والجهل والتلوث اذ لا يكون للتنمية المستدامة مصداقية مع وجود فوارق في الدخل والثروات.

أبعاد التنمية المستدامة تشتمل التنمية المستدامة على ثلاث ابعاد مترابطة هي: البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ولكي تستديم التنمية يجب أن يكون هناك توازن وتفاعل بين هذه الأبعاد التي تعتبر الطريق الذي يجب السير فيه لتحقيق تنمية حقيقية على المدى البعيد وهذه الابعاد هي:

١. **البعد البيئي:** تطرح التنمية المستدامة في تأكيداتها على مبدأ الحاجات البشرية مسألة السلم الصناعي أي الحاجات التي تكفل النظام الاقتصادي بتحقيقها، لكن الطبيعة تضع قيوداً يجب الالتزام بها في مجال التصنيع والهدف من ذلك هو الاستخدام الامثل لرأس المال الطبيعي بدلاً من تبذيره (علام، ٢٠٠٣، ٤٣)، وكما يتضح في الشكل (١):

يتضح من الشكل السابق بان البعد البيئي للتنمية المستدامة يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الامثل لها على اساس مستدام والتنبؤ بما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية والتحوط لها والوقاية منها الا أن الواقع العملي يشير الى قلة الاهتمامات البيئية وذلك ادى الى تدهور الحياة البيئية وعلى المدى الطويل.

٢. **البعد الاقتصادي:** يوضح هذا البعد للتنمية المستدامة الآثار الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، أي أنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية لذا تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق التوافق بين هذين البعدين فضلاً عن تقدير العلاقة بين الطبيعة والافراد.



الشكل (١): البعد البيئي للتنمية المستدامة

المصدر: (علام، ٢٠٠٣، ١٥).

٣. **البعد الاجتماعي والسياسي:** يتمثل هذا البعد في جعل النمو الاقتصادي وسيلة للتلاحم الاجتماعي وفي عملية الاختيار السياسي إذ لا بد لهذا الاختيار أن يكون متوازناً بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية (بلفاسم، ٢٠٠٦: ٧٨).

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في البلدان النامية

يقصد بالتنمية المستدامة هي تلك الحالة التي يتوافق فيها استغلال الموارد المحلية من جهة وتوجهات الاستثمار والتنمية التكنولوجية وتغيير مسار المؤسسات من جهة أخرى على نحو يعزز كل من إمكانات الحاضر والمستقبل بهدف الوفاء بحاجات الإنسان وتطلعاته دون المساس بموارد الأجيال اللاحقة لذا فإن التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية ذات قدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ من التوازن البيئي محورا لها والذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي والبيئي الذي يهدف إلى رفع المستوى المعاشي للأفراد من خلال اعتماد النظم السياسية والاجتماعية والثقافية التي تتكامل مع الإطار البيئي. لقد ساد في فترة القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي ولا سيما بعد الانفتاح الاقتصادي ومنه عكف الأفراد على التفكير في التكنولوجيا التي تعطي ربحا سريعا عن طريق إنتاج سلع لها سوق استهلاكي دون الاهتمام بجودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة وذلك أدى إلى انتشار العديد من الصناعات الملوثة للبيئة في البلدان النامية، وعلى المدى البعيد سيؤدي ذلك إلى زيادة مستويات التلوث وارتفاع معدلات الأمراض وخفض مستويات الإنتاج وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة، لذا فإن التنمية المستدامة ما هي إلا وسيلة تؤمن تحقيق تنمية اقتصادية تفي بحاجات الأجيال الحاضرة وتحقق التوازن بينها وبين متطلبات الأجيال المستقبلية (هاجر وفطيمة، ٢٠٢٠: ٣-١).

العلاقة بين التنمية المستدامة والتجارة الخارجية: يتفق معظم الاقتصاديين على وجود علاقة وثيقة بين التنمية المستدامة والتجارة الخارجية إذ أثبتت وقائع التطور الاقتصادي بأن زيادة معدلات الدخل تاريخياً تتأثر في نمط التجارة الخارجية وحجمها بوصف أن النمو الاقتصادي الذي يعد أحد مؤشرات التنمية المستدامة يؤثر في نمط التجارة الخارجية، كما يؤكد عدد من الاقتصاديين بأن المحرك الديناميكي للتنمية المستدامة هو ذلك الجانب من التجارة الخارجية الذي يوصف بالصادرات، وفي هذا الشأن أكدت دراسات كل من Andrews، 2009 وBlewitt، 2012 وSchmuck & Schultz، 2002 على العلاقة بين متغيرات التنمية المستدامة والتجارة الخارجية إذ أشارت دراساتهم على التأثير المعنوي لمتغيرات التنمية المستدامة في الصادرات التي يكون لها دور كبير في توفير موارد النقد الاجنبي اللازم لتمويل متطلبات التنمية المستدامة من السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة لتشغيل طاقاتها الانتاجية القائمة فضلا عن بناء طاقات انتاجية جديدة.

لقد أصبحت الموضوعات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتجارة الخارجية مجالا خصبا للمناقشات والطروحات فالاقتصادي De Guimarães & others، 2020 أوضح بأن التنمية المستدامة تسهم وبدور فعال في التجارة الخارجية باعتبارها الوسيلة الأساسية لاستثمار حصيلة ما توفره الصادرات من نقد اجنبي في رفع معدلات نمو الانتاج ومعالجة عجز الميزان التجاري فضلا عن تصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية النامية، في حين يؤكد الاقتصادي Babashamsi & others، 2016 على أن المعدلات المرتفعة للتنمية المستدامة تعكس أثرها في زيادة عوائد صادرات البلدان النامية من العملات الاجنبية اللازمة لتوفير سلع رأسمالية ذات أهمية

بالغة في تحقيق تنميتها المستدامة، وأكد الاقتصادي Pedro & others، 2020 على أن تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية يتطلب اندماجها في التجارة الخارجية بوصفها المصدر الرئيس لتمويل متطلبات هذا النوع من التنمية وزيادة الانتاج المحلي ورفع كفاءة اداء القطاعات الاقتصادية فضلا عن دورها في الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

يتضح مما سبق بأن تأثيرات التنمية المستدامة في التجارة الخارجية النامية تعد من الامور الأكثر صعوبة لان محاولة هذه البلدان في تحقيق هذا النوع من التنمية تواجه عدة صعوبات لا يمكن تخطيها لكون متطلبات تنميتها المستدامة هي في الغالب مستوردة من البلدان الاجنبية في حين تشهد اسعار صادرات هذه البلدان من المنتجات الزراعية أو الأولية الخام التي تشكل معظم انتاجها تدني مستمر في السوق العالمية، اما اسعار مستورداتها المصنعة فتكون مرتفعة جدا وذلك يزيد من تراكم العجز في موازين مدفوعاتها فضلا عن تذبذب الطلب العالمي على منتجاتها المذكورة في السوق العالمية وهو الأمر الذي أدى الى حدث ازمة اقتصادية كبيرة فيها.

المبحث الثالث: العرض المرجعي والدراسات المعاصرة لواقع التنمية المستدامة في البلدان النامية وأثرها في التجارة الخارجية

بالنظر لأهمية موضوع التنمية المستدامة وأثرها في التجارة الخارجية في البلدان النامية فقد تمت دراسة هذا الموضوع من قبل عدد من الباحثين وكالاتي:

في عام 2002 أوضح كل من Dollar & Kary في دراستهم الموسومة Institution an, Trade, and Growth العلاقة بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة إذ أشاروا فيها بان المؤسسات التجارية ذات الأداء العالي في الانتاج والتصدير تسهم بدور كبير في رفع معدل الانفتاح الاقتصادي وذلك بلا شك يعكس اثره في زيادة معدل النمو الاقتصادي وبينوا في دراستهم أيضاً التأثير المباشر وغير المباشر للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، وكانت نتائج هذه الدراسة مطابقة لنتائج الدراسة التي نشرها كل من (Karen Horn Wolch & Romain Wacziarg) الموسومة Trade Liberarization And Growth والتي اوضحوا فيها واقع الاقتصاد الخارجي والاصلاحات والسياسات التجارية التي من شأنها درست العلاقة بين التنمية المستدامة وأثرها في التجارة الخارجية وقد أوضحت نتائج هذه الدراسات وجود تأثير ايجابي ومعنوي لمؤشرات التنمية المستدامة في التجارة الخارجية، وفي عام 2003 أوضح كل من Nouzad & Powell في دراستهم الموسومة:

Openness, Growth and Development: Evidence from Panel of Developing countries

بأن للتنمية المستدامة تأثير معنوي وايجابي في التجارة الخارجية في البلدان ذات التنمية المرتفعة خلال المدة 1965-1990، وفي هذ الشأن اوضحت نتائج التحليل الكمي عام 2002 للدراسات الموضحة أنفا بأنها مطابقة لنتائج دراسة Dan Ben-David التي توصل من خلالها الى ان تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة تقلل من حدة الفوارق بين الدول خلال الزمن، أما الدول التي لديها تعاملات تجارية خارجية وفيها قطاع تجاري متنوع ومتنوع فان دخول افرادها متقاربة فضلا عن ذلك فان الدول التي تعتمد سياسات تجارية دولية صحيحة تتلاشى فيها حالات الفوارق في توزيع الدخل بين أفرادها، وفي عام 2006 أوضح صدر الدين في درسته عن العلاقة بين

التنمية المستدامة والانفتاح الاقتصادي للمدة 1981-2002 تطرق فيها الى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية ونظريات التنمية المستدامة وفيها توصل الى وجود علاقة ايجابية ذات معنوية احصائية بين الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة في 26 دولة نامية وخلال المدة المذكورة، وأكد الباحث بأن العلاقة بين الانفتاح ومؤشرات التنمية المستدامة قد تكون غير ايجابية في المدة القصيرة الا أنها تتحول الى علاقة ايجابية في المدة الطويلة، وفي عام 2011 أوضح عبد العزيز في دراسته عن سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول بين فيها واقع التنمية المستدامة في الجزائر ومؤشراتها الاقتصادية وأثرها في الانفتاح التجاري خلال المدة 2000-2009، وفي هذه الدراسة قدر الباحث معدل الانفتاح الاقتصادي للجزائر وتوصل الى عدد من الاستنتاجات كان أهمها هو تزايد التنمية المستدامة كلما ازداد توجه اقتصاد البلد نحو الخارج؛ لأن تحرير التجارة يسهم في انخفاض تكاليف الانتاج من خلال خفض التعاريف الجمركية في حين تسهم الرسوم الجمركية المرتفعة في رفع اسعار الصادرات وذلك يفقدها القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية وكذلك يسهم التصدير في رفع كفاءة اداء المؤسسات التي تقوم بهذا الشأن.

المبحث الرابع: النتائج والمناقشة

التقدير الاحصائي والتفسير الاقتصادي لأثر متغيرات التنمية المستدامة في التجارة الخارجية في دول عينة البحث للمدة 1990-2020.

أولاً. **توصيف النماذج القياسية المستخدمة في التقدير:** يعبر النموذج الاقتصادي القياسي عن مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي تمثل ظاهرة معينة بشكل صحيح ومبسط، إذ يكون الهدف من إعداد النموذج هو تقدير قيم عددية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية بغية تحليل الهيكل الاقتصادي لبلد ما أو قطاع أو تقييم سياسة اقتصادية معينة (بخيت وفتح الله، ٢٠٠٧: ٢٢). تمثل النظرية الاقتصادية أساس بناء النماذج القياسية التي تهدف الى اختبار صحة فروض النظرية الاقتصادية من خلال قياس تأثير عدد من المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد باستخدام قيم عددية تساعد الباحث في تفسير حركة المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها في المتغير المعتمد، وهذا الأمر يساعد متخذي القرار الاقتصادي في تحديد اتجاهاته وسياساته المستقبلية (السيفو وآخرون، ٢٠٠٦: ٢٦). يمر النموذج القياسي بعدة مراحل وفيه تعد مرحلة التوصيف من أهم مراحلها إذ يتم فيها تحديد المتغيرات الداخلية التي تتحدد قيمتها من خلال النموذج ومتغيرات خارجية مستقلة التي تتحدد قيمتها خارج النموذج، أما نوع الصيغة الرياضية للنموذج (خطية او غير خطية) فهي تتوقف على ما تقترحه النظرية الاقتصادية أو ما أثبتته الدراسات التطبيقية في تحديد العلاقة بين المتغيرات الداخلة في بناء النموذج والتوقعات المسبقة حول اشارة وحجوم المعلمات المقدرة التي تعد بمثابة اختبار نظري يعتمد عليه في تقييم نتائج التقدير (Chang, 1984: 7-10)، الا في حالة وجود اسباب خاصة تتعلق بمنطقية سلوك المتغير الاقتصادي التي تبرر الاختلاف عن منطق النظرية الاقتصادية، وفي موضوع بحثنا المتعلق في دراسة أثر متغيرات التنمية المستدامة في التجارة الخارجية لعينة من البلدان النامية فإن العديد من الدراسات المتخصصة والمنطق الاقتصادي يؤكدان بأن المتغيرات الآتية هي اكثر المتغيرات توصيفا للنموذج القياسي المستخدم في تقدير الظاهرة موضوعة البحث وكالاتي:

١. المتغيرات المعتمدة Y: قيم التجارة الخارجية.

٢. المتغيرات المستقلة: لقد تم الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الآتية بوصفها المتغيرات التي تمثل التنمية المستدامة والتي تؤثر في التجارة الخارجية في دول عينة البحث، وهذه المتغيرات أكدت عليها العديد من البحوث المتخصصة في دراسة تأثير التنمية المستدامة في التجارة الخارجية وهي:

- X_1 : قيم الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار
 X_2 : عدد السكان مليون نسمة
 X_3 : متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي دولار
 X_4 : سعر الصرف الأجنبي دولار
 X_5 : معدل التضخم نسبة مئوية

لذا فإن الشكل الرياضي للنموذج المقدر هو:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5)$$

وبذلك يمكن كتابة العلاقة الموضحة أعلاه بصيغة نموذج قياسي يأخذ الشكل الآتي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + U_i$$

تضمنت دراستنا سلسلة زمنية مداها واحد وثلاثون عاما 1990-2020 وقد جمعت المتغيرات المذكورة آنفاً بالدولار وبالوحدات الطبيعية ولأغراض التقدير والتحليل تم استخدام نموذج قياسي بثلاثة صيغ هي: (الخطية واللوغاريتمية المزدوجة وشبه اللوغاريتمية) بالاعتماد على نموذج Eviwes-10 واختباره الذي يعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة، وتم اختيار أفضل الصيغ goodness of fit التي اجتازت الاختبارات الاحصائية (R^2 -t-f) والقياسية (D-w, klein) وبمستوى معنوية 5% وقد اعتمدنا في هذا الجزء من البحث على حالة الربط بين الأسلوب النظري والمنهج الكمي في قياس وتفسير اثر متغيرات التنمية المستدامة في التجارة الخارجية في دول عينة البحث في ضوء مفاهيم النظرية الاقتصادية ونظريات التنمية المستدامة والتجارة الخارجية باستخدام الأسلوب الاحصائي ونظرية الاقتصاد القياسي في القياس والتحليل.

ثانياً. نتائج التحليل الكمي لأثر متغيرات التنمية المستدامة في التجارة الخارجية في دول عينة البحث خلال المدة 1990-2020:

١. مصر: أعطت الصيغة الخطية لأثر متغيرات التنمية المستدامة في التجارة الخارجية في مصر أفضل النتائج الآتية:

تشير نتائج الجدول ١ الى معنوية متغير قيم الناتج المحلي الإجمالي X_1 في التأثير الإيجابي في قيم التجارة الخارجية في مصر بمرونة (*) بلغت 0.567 وحدة، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن تزايد قيم الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى تزايد القدرة التصديرية للدولة من خلال تزايد اعداد وأنواع المنتجات القابلة للتصدير (النفطي، ٢٠٠٩، ٧٨)، وأوضحت نتائج التحليل معنوية متغير عدد السكان X_2 في التأثير الإيجابي في قيم التجارة الخارجية بمرونة بلغت 0.126 وحدة، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن تزايد اعداد السكان يعني تزايد اعداد العاملين في مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية وذلك يعكس أثره في تزايد صادرات واستيرادات البلد المعني (الدليمي، ٢٠٠٨، ٨٣-٨٤)، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الإيجابية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل X_3 في التأثير في المتغير المعتمد بمرونة بلغت 0.388 وحدة وذلك يجد تفسيره في

(*) تحسب المرونات في الدوال الخطية بالطريقة الآتية: $ep = bi \frac{x}{y}$

الدور الذي تمارسه القطاعات المحلية في الضغط على قطاع التجارة الخارجية سواء كان ذلك بشكل طلب استهلاكي نهائي أو وسيط لسد حاجات الصناعة المحلية من المواد الأولية والمنتجات الوسيطة وذلك يعكس اثره في التجارة الخارجية للبلد المعني ولا سيما في الجانب المتعلق بالصادرات (الفخري، ٢٠٠٦: ٩٦)، أوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الايجابية لمتغير سعر الصرف الاجنبي X_4 في التأثير في قيم التجارة الخارجية بمرونة بلغت 0.962 وحدة وتفسير ذلك يعني أن خفض سعر صرف عملة مصر يجعل أسعار صادراتها مقومة بالعملة الاجنبية أعلى من نظيرتها في الأسواق العالمية وبذلك تقل الكميات المطلوبة منها في الأسواق المذكورة (الطائي، ٢٠١٥: ٩٣).

الجدول (١): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لمؤشرات التنمية المستدامة في مصر للمدة 1990-2020

Cointegration From				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.266870	0.104544	2.552715	0.0311
D(X ₁)	3.446840	1.679074	2.052822	0.0703
D(X ₁ (-1))	-10.785895	2.281004	-4.728573	0.0011
D(X ₁ (-2))	-2.857631	1.175694	-2.430591	0.0379
D(X ₂)	0.000005	0.000008	0.624522	0.5478
D(X ₂ (-1))	0.000054	0.000013	4.287697	0.0020
D(X ₃)	0.071673	0.010056	7.127498	0.0001
D(X ₃ (-1))	0.135218	0.019625	6.890141	0.0001
D(X ₃ (-2))	0.097050	0.025878	3.750217	0.0046
D(X ₄)	-0.081727	0.604668	-0.135159	0.8955
D(X ₄ (-1))	7.565848	0.834804	9.063018	0.0000
D(X ₄ (-2))	11.832483	1.633709	7.242710	0.0000
D(X ₅)	0.815801	0.147689	5.523792	0.0004
CointEq(-1)	-1.738344	0.182030	-9.549761	0.0000
EC = Y - (12.1499*X ₁ + 0.0000*X ₂ -0.0372*X ₃ -4.8007*X ₄ + 0.5212 (X ₅ -288.5431*				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
X ₁	12.149898	2.756798	4.407249	0.0017
X ₂	0.000005	0.000000	10.641335	0.0000
X ₃	-0.037172	0.008530	-4.357861	0.0018
X ₄	-4.800749	1.342329	-3.576431	0.0060
X ₅	0.521199	0.190061	2.742270	0.0228

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة وباستخدام برنامج (Eviews10).

وأوضحت النتائج السابقة معنوية معدل التضخم X_5 في التأثير في قيم التجارة الخارجية بمرونة بلغت 0.134 وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية إلا أن العديد من الدراسات المتخصصة في هذا الشأن أكدت بأن التمويل التضخمي صاحب عمليات

النمو الاقتصادي السريع كما هو الحال في خطة اليابان الاقتصادية خلال المدة 1930-1935، وتجربة الهند في خطتها الخمسية للمدة 1951-1956، وفيها تبين بأن معدلات التضخم المعتدلة تعد ضرورية لتحقيق مسارات التنمية المستدامة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء إذ ينعكس أثرها في زيادة معدلات الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة قيم التجارة الخارجية (المرتضى، ٢٠٠٦: ٨٣).
٢. تونس: اعطت الصيغة الخطية لأثر متغيرات التنمية المستدامة في التجارة الخارجية في تونس أفضل النتائج الآتية:

الجدول (٢): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لمؤشرات التنمية المستدامة في تونس للمدة 1990-2020

Cointegration From				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.509483	0.140172	3.634693	0.0046
D(X ₁)	9.257427	6.608980	1.400735	0.1916
D(X ₂)	-0.000000	0.000000	-0.019704	0.9847
D(X ₂ (-1))	-0.000000	0.000000	-2.522518	0.0303
D(X ₃)	0.011904	0.002067	5.758976	0.0002
D(X ₃ (-1))	-0.011153	0.002433	-4.583873	0.0010
D(X ₄)	0.334784	0.175387	1.908827	0.0854
D(X ₅)	0.741549	0.240194	3.087291	0.0115
D(X ₅ (-1))	-1.397556	0.318116	-4.393224	0.0013
CointEq(-1)	-1.060178	0.182498	-5.809246	0.0002
EC = Y - (16.1334*X ₁ + 0.0000*X ₂ + 0.0143*X ₃ + 0.2912*X ₄ + 1.3905 (X ₅ -24.0255*				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
X ₁	16.133352	14.874431	1.084637	0.3035
X ₂	0.000000	0.000000	1.005938	0.3382
X ₃	0.014290	0.000362	39.435663	0.0000
X ₄	0.291180	0.293120	0.993381	0.3440
X ₅	1.390511	0.477034	2.914907	0.0154

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة وباستخدام برنامج (Eviews10).

تشير نتائج الجدول ٢ إلى معنوية متوسط نصيب الفرد من الدخل X₃ في التأثير في قيم التجارة الخارجية بمرونة بلغت 0.224 وحدة، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل يعكس تحسن امكانياته المادية والانتاجية وذلك يظهر من خلال زيادة قدرتهم الانتاجية والتصديرية والاستيرادية وهو الامر الذي يبرر العلاقة الطردية بين هذا المتغير وقيم التجارة الخارجية (ماجد، ٢٠١٥: ٥٢)، كذلك اوضحت النتائج معنوية معدل التضخم

X_5 في التأثير في المتغير المعتمد بمرونة بلغت 0.134 وحدة والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن معدلات التضخم المعتدلة تصاحب عمليات التنمية المستدامة والتي ينعكس أثرها في تزايد قيم التجارة الخارجية، ولم تظهر معنوية كل من قيم الناتج المحلي الإجمالي X_1 وعدد السكان X_2 وسعر الصرف الأجنبي X_4 لعدم مقدرة هذه المتغيرات على اجتياز الاختبارات الإحصائية والقياسية مما تسبب في فقدانها لمعنوياتها في التأثير في قيم التجارة الخارجية في الدولة قيد الدرس. ٣. تايلاند: اعطت الصيغة الخطية لأثر متغيرات التنمية المستدامة في التجارة الخارجية في تايلاند أفضل النتائج الآتية:

الجدول (٣): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لمؤشرات التنمية المستدامة في تايلاند للمدة 1990-2020

Cointegration From				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.344690	0.075223	4.582253	0.0006
D(X ₁)	-0.273853	0.041286	-6.633030	0.0000
D(X ₁ (-1))	0.132879	0.035249	3.769766	0.0027
D(X ₂)	-0.000000	0.000000	-5.754365	0.0001
D(X ₂ (-1))	-0.000009	0.000001	-13.656897	0.0000
D(X ₃)	0.029827	0.003804	7.841409	0.0000
D(X ₃ (-1))	-0.041925	0.005455	-7.685056	0.0000
D(X ₄)	-5.936000	0.594548	-9.984047	0.0000
D(X ₄ (-1))	-1.663032	0.608901	-2.731202	0.0182
D(X ₅)	4.201980	0.683466	6.148050	0.0000
CointEq(-1)	-0.834746	0.062147	-13.431739	0.0000
EC = Y - (-0.6398*X ₁ + 0.0000*X ₂ + 0.0824*X ₃ -1.3200*X ₄ + 0.6195 (X ₅ -528.5696*				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
X ₁	-0.639836	0.186531	-3.430188	0.0050
X ₂	0.000010	0.000004	2.557129	0.0251
X ₃	0.082412	0.017742	4.645043	0.0006
X ₄	-1.319968	1.474007	-0.895497	0.3881
X ₅	0.619489	2.085036	0.297112	0.7715

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة وباستخدام برنامج (Eviews10).
تشير نتائج الجدول ٣ إلى معنوية متغير قيم الناتج المحلي الإجمالي X_1 في التأثير في قيم التجارة الخارجية في تايلاند بمرونة بلغت 0.913 وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ يعود سبب ذلك في تعدد وتنوع استخدام المنتجات المحلية ومن

قبل عدد كبير من المشاريع والسكان، وذلك جعل هذا المتغير يرتبط بعلاقة غير ايجابية مع المتغير المعتمد (الطائي، ٢٠١٥: ٩٧)، وأوضحت نتائج التقدير معنوية متغير عدد السكان X_2 في التأثير في قيم التجارة الخارجية بمرونة بلغت 0.126 وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان تزايد اعداد السكان يعني تزايد الطاقة الاستيرادية والتصديرية لمختلف انواع السلع والخدمات وذلك يبرر العلاقة الطردية بين المتغيرين، واوضحت نتائج التقدير معنوية متغير متوسط نصيب الفرد من الدخل X_3 في التأثير في قيم التجارة الخارجية بمرونة بلغت 0.320 وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن ارتفاع دخل الفرد يعكس أثره في تزايد قيم التجارة الخارجية، ولم تظهر معنوية كل من سعر الصرف الاجنبي X_4 ومعدل التضخم X_5 لعدم مقدرة هذين المتغيرين على اجتياز الاختبارات الاحصائية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. تعد التنمية المستدامة الأسلوب المميز ذو الاستراتيجية المتوازنة والمتوافقة مع واقع دول عينة الدراسة في زيادة قيم تجارتها الخارجية التي تسهم وبدور كبير في تحفيز النمو والتقدم الاقتصادي والبشري.
٢. تسهم متغيرات التنمية المستدامة في تحقيق تطورات كمية ونوعية وإيجابية في قيم التجارة الخارجية كونها عملية شاملة ومركبة ذات أبعاد حضارية واقتصادية واجتماعية وسياسية تتم بطريقة واعية وموجهة نحو احداث تطورات وتحولات وتغيرات هيكلية عميقة في مجالات التبادل الدولي لذا فهي مطلب حقيقي للبدان النامية.
٣. تسهم التجارة الخارجية في زيادة معدلات التنمية المستدامة لأنها تعمل على زيادة الصادرات والاستيرادات لان الطلب المستمر على الصادرات يعكس أثره في زيادة النمو والتنمية المستدامة اما الطلب على الاستيرادات الاستثمارية والوسيلة فهي وسيلة لزيادة الانتاج المحلي.
٤. اوضحت نتائج التحليل الكمي المعنوية الايجابية لمتغير قيم الناتج المحلي الاجمالي X_1 في التأثير في قيم التجارة الخارجية في مصر فيما ظهر التأثير غير الايجابي لهذا المتغير في تايلاند، وظهر التأثير المعنوي والايجابي لمتغير عدد السكان X_2 في التأثير في التجارة الخارجية في كل من مصر وتايلاند، وظهر التأثير المعنوي والايجابي لمتغير متوسط نصيب الفرد من الدخل X_3 في تونس وتايلاند، وظهر التأثير المعنوي غير الايجابي لهذا المتغير في مصر، وتبين ايضا التأثير المعنوي غير الايجابي لسعر الصرف الاجنبي X_4 في مصر ولم يظهر تأثير هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وظهر التأثير المعنوي والايجابي لمعدل التضخم X_5 في كل من مصر وتونس ولم يظهر تأثيره في تايلاند، ومنها يتضح بأن متوسط نصيب الفرد من الدخل من أكثر متغيرات التنمية المستدامة تأثيراً في التجارة الخارجية في دول عينة الدراسة.

ثانياً. التوصيات:

١. العمل على تحسين جودة انتاج المنتجات المحلية وفق متطلبات التنمية المستدامة عن طريق ادخال العنصر البيئي في جميع المؤسسات البيئية مع تشجيعها على استعمال التكنولوجيا الحديثة في الانتاج الصناعي والزراعي بهدف تقليل حالات التلوث والحفاظ على البيئة وزيادة الانتاج وتنويعه وبما يسمح بالمشاركة في التجارة الخارجية.

٢. تحقيق التوازن في العلاقة بين سياسات التجارة الخارجية وسياسات ومتطلبات حماية البيئة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني.
٣. زيادة قيم التخصيصات الاستثمارية لدعم برامج التنمية المستدامة بدءاً من دعم المشاريع البحثية والثقافية وصولاً إلى إقامة مشاريع إنتاجية ذات مساهمات فعالة في مجال التجارة الخارجية.
٤. تنويع هيكل الاقتصاد الوطني من خلال بناء مصانع جديدة للإنتاج الصناعي والزراعي وعلى المستوى الدولي بهدف دعم استراتيجية تنويع الاقتصاد النامي لا سيما وأن دول عينة البحث تمتلك المقومات والامكانيات والمؤهلات اللازمة لذلك وبما يتناسب مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. بخيت، حسين علي وسحر فتح الله، ٢٠٠٧، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.
٢. بلقاسم، مصباح، ٢٠٠٦، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
٣. الدليمي، نعماء هاشم سلطان، ٢٠٠٨، العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية للسلع الزراعية للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٢) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
٤. دنيا، خنشول، ٢٠١٨، واقع التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٥، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد ٥، العدد ١.
٥. ريان، ابراهيم ويوسف باهي، ٢٠١٧، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.
٦. السيفو، وليد اسماعيل وفيصل مفتاح شلوف وصائب جواد إبراهيم جواد، ٢٠٠٦، اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
٧. صدر الدين، صوالي، ٢٠٠٦، العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
٨. الطائي، رحال صبحي قاسم، ٢٠١٥، اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية في بلدان نامية مختارة بظل تأثير متغيرات اقتصادية دولية معاصرة للفترة (١٩٨٥-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
٩. عبد العزيز، عبدوس، ٢٠١١، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول: دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
١٠. علام، سعد طه، ٢٠٠٣، التنمية والدولة، دار طيبة، القاهرة.
١١. الفخري، عمر هشام صباح، ٢٠٠٦، أثر سياسات منظمة التجارة العالمية في الصادرات الاجمالية والمصنعة في مجموعة مختارة من البلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

١٢. ماجد، عبداللطيف، ٢٠١٥، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة الاردنية (دراسة تحليلية)، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد ٢٢، العدد ٨٧.
١٣. المرتضى، شيماء محمد نجيب جميل، ٢٠٠٦، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بالتأكد على دور الخصخصة (دراسة مقارنة) لعينة مختارة للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٤. النجفي، سالم توفيق، ٢٠٠٩، الامن الغذائي العربي (مقاربات الى صناعة الجوع)، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٥. هاجر، بوزيان الرحمانى وبكدي فطيمة، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، على الموقع <https://www.univ-chlef.dz>.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Andrews, E. S., 2009, Guidelines for social life cycle assessment of products: social and socio-economic LCA guidelines complementing environmental LCA and Life Cycle Costing, contributing to the full assessment of goods and services within the context of sustainable development. UNEP/Earthprint.
2. Babashamsi, P., Md Yusoff, N. I., Ceylan, H., Md Nor, N. G., & Salarzadeh Jenatabadi, H., 2016, Sustainable development factors in pavement life-cycle: highway/airport review. Sustainability, 8(3).
3. Blewitt, J., 2012, Understanding sustainable development. Routledge.
4. C. Chang, Alpha, 1984, Fundamental methods of mathematical economies, third edition, McGraw-Hill, Singapore.
5. David, Dollar & Kraay Aart, 2002, Institutions, Trade and Growth, the world bank, on cite: <http://www.redoreg.com>
6. De Guimarães, J. C. F., Severo, E. A., Júnior, L. A. F., Da Costa, W. P. L. B., & Salmoria, F. T., 2020, Governance and quality of life in smart cities: Towards sustainable development goals. Journal of Cleaner Production.
7. Farrok, Nouzad & Powell Jennifer, 2003, Openness, Growth and Development: Evidence from a penal of developing countries, Scientific Journal of Administrative Development, Vol. 1, No. 1, LAD
8. Pedro, E. D. M., Leitão, J., & Alves, H., 2020, Bridging intellectual capital, sustainable development and quality of life in higher education institutions. Sustainability, 12(2).
9. Schmuck, P., & Schultz, P., 2002, Sustainable development as a challenge for psychology. In Psychology of sustainable development. Springer, Boston, MA.
10. Programmedes nation unies poar le developpement (PNUD), 1992, rapport mondial sur le developpement humain, edition economisa, Paris.